النشرة الاقتصادية للإتحاد

UAC ECONOMIC MONITOR

نشرة شهرية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

العدد 44: آذار (مارس) 2017

لماذا هذه النشرة؟

مواكبة لعملية التطوير التي تقوم بها الأمانة العامة للاتحاد باستمرار، وتوسيعا لنطاق عملها في سبيل خدمة القطاع الخاص العربي ومجتمع الأعمال، فقد رأينا من المناسب إصدار نشرة إلكترونية تصدر شهريا، تتضمن تغطية لنشاطات الغرف العربية واتحادها العام، ونشاطات الغرف المشتركة، وكذلك تتضمن أخبارا اقتصادية عربية وعالمية، ونبذة عن الفرص الاستثمارية المتاحة، ومعلومات عن المعارض التجارية التي تقام في العالم العربي.

وتشكل هذه النشرة رديفا لمجلة الاتحاد "العمران العربي"، ويتم توزيعها إلكترونيا على شريحة واسعة من أصحاب الأعمال والشركات والمؤسسات ذات العلاقة، بحيث يتم من خلالها الترويج لعمل الاتحاد والغرف العربية والمشتركة، والتعريف بأنشطتها وخدماتها، وتوفر أخبارا ومعلومات اقتصادية تفيد المستثمرين وأصحاب الأعمال العرب.

وتسلط النشرة الضوء على أهم المستجدات على صعيد الاقتصاد العالمي والعربي، وتغطي القطاعات الاقتصادية والفرص التجارية والاستثمارية في الوطن العربي.

آملين أن تبقى هذه النشرة على مستوى الطموحات، بحيث تظل تشكل منتجا مفيدا للقطاع الخاص العربي.

إدارة التحرير

المحتويات

من شهر لشهر

• استقرار أسعار النفط وتأثيره على آفاق الاقتصاد العربي 2

نشاط الاتحاد

• الكباريتي: غياب الاستقرار وارتفاع أجور النقل أثرا على حركة التجارة البينية العربية 3

• اتحاد الغرف العربية يشارك في اجتماعات الدورة 99 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي 3

• الكباريتي في منتدى الأعمال التركي – الأردني: لبناء اقتصادا قويا مبنيا على العلم والمعرفة 4

• الكباريتي يبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي مع قبرص 5

• اتحاد الغرف العربية يضع تصوراته ورؤيته الشاملة في ملتقى للمنظمات العربية المتخصصة 5

أخبار الغرف 6

أخبار إقتصادية 9

أخبار إستثمارية 14

فرص تجارية ومعارض ومؤتمرات 16

من مكتبة الاتحاد 17

مؤتمرات الاتحاد 18

استقرار أسعار النفط وتأثيره على آفاق الاقتصاد العربي

يركز المراقبون على مدى التزام بلدان منظمة «أوبك» والبلدان المنتجة الـ 11 من خارج المنظمة تخفيضات الإنتاج التي اتفق على تطبيقها منذ بداية العام. ويتابعون كذلك زيادة إنتاج النفط الصخري الأميركي ومعدل الطلب العالمي على النفط.

تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري الأخير إلى أن معدل إنتاج بلدان «أوبك» في كانون الثاني (يناير) بلغ 32.1 مليون برميل يومياً. وبذلك استطاعت «أوبك» إيصال الالتزام بتفليص الإنتاج إلى نحو 90 في المئة مما وعدت به. وتقدر الوكالة أن السعودية خفضت إنتاجها أكثر مما التزمته. وتؤكد أن تجربة الشهر الأول لأضخم خفض لإنتاج منظمة «أوبك» كانت ناجحة جداً.

وتدل معلومات الوكالة على أن خفض الإنتاج من الدول غير الأعضاء في «أوبك» كان كالآتي: التزمت روسيا خفضاً تدريجياً يصل إلى 300 ألف برميل يومياً من مجموع 558 ألف برميل يومياً تعهدت خفضها الدول غير الأعضاء. وتشير المعلومات الأولية إلى أن روسيا خفضت فعلاً نحو 100 ألف برميل يومياً الشهر الماضي. الأمر الذي يعني أنها ملتزمة تعهدها حتى الآن. وأعلنت عمان أنها خفضت 45 ألف برميل يومياً بما ينسجم مع تعهدها. لكن المعلومات المتوافرة تشير إلى أن كازاخستان أنتجت الشهر الماضي أكثر مما تعهدته.

وترجح الوكالة ارتفاع إنتاج الدول المنتجة غير الأعضاء في «أوبك» التي لم تتعهد خفض الإنتاج. إذ أزداد إنتاج كل من البرازيل وكندا والولايات المتحدة منذ مطلع العام نحو 750 ألف برميل يومياً. وهكذا، فالحصيلة النهائية لإنتاج كل الدول المنتجة غير الأعضاء في «أوبك» منذ مطلع 2017 بعد احتساب خفض الدول الـ 11 التي اتفقت مع «أوبك» على الخطوة، هي زيادة تبلغ نحو 400 ألف برميل يومياً. وفي ما يتعلق بالنفط الصخري الأميركي، تدل الزيادة في عمليات الحفر على أن زيادة الإنتاج ستعود ثانية. وتشير معلومات الوكالة إلى أن زيادة إنتاج النفط الصخري الأميركي في 2017 سترتفع نحو 175 ألف برميل يومياً. وأن إنتاج هذا النفط ارتفع في كانون الثاني نحو 520 ألف برميل عن الشهر ذاته من 2016.

أما في ما يتعلق بالطلب، فالمؤشرات المتوافرة تدل على استمرار ارتفاع الطلب العالمي على النفط للشهر الثالث على التوالي ولعام 2016 برمته. إذ بلغ معدل زيادة الطلب للعام الماضي نحو 1.6 مليون برميل يومياً. وأدت موجات البرد القارس في أوروبا خلال الربع الأخير من 2016 دوراً مهماً في زيادة الطلب للعام ككل. يُضاف هذا طبعاً إلى استمرار زيادة الطلب من الصين والهند والدول الناشئة الأخرى. وفي حال استقرار الطقس على درجات الحرارة المعتادة عام 2017 يُتوقع أن يزداد الطلب نحو 1.4 مليون برميل يومياً.

ترى وكالة الطاقة أنه في حال استمرار الالتزام العالي لبلدان المنظمة بتعهداتها في شأن خفض الإنتاج، سينخفض المخزون التجاري العالمي للنفط نحو 600 ألف برميل يومياً. وهذا افتراض يصعب التأكد منه. فالتجارب السابقة تشير إلى أن الالتزام يكون عالياً جداً خلال الفترة الأولى من الاتفاقات، ثم يبدأ التراخي ويزداد الإنتاج مع استقرار الأسعار أو ارتفاعها.

ويجب التنويه بأن خفض المخزون التجاري العالمي عملية شاقة وطويلة. لأن المخزون بلغ مستويات قياسية العام الماضي. إذ سجل نحو 286 مليون برميل وهو أعلى من معدله للسنوات الخمس السابقة. وهذا يعني أن الطريق لا تزال طويلة في ما يخص الانضباط والتعهد بالالتزام بمعدلات الخفض قبل أن تنتهي الضغوط على الأسعار. وكما هو معروف، كلما كانت مستويات المخزون التجاري عالية، ازدادت الضغوط على الأسعار.

تستنتج الوكالة، بناء على ذلك، أن استمرار ارتفاع المخزون التجاري النفطي والتقديرات المختلفة والمتناقضة أحياناً لمعدلات الخفض وحجم الزيادات المتوقعة للدول غير الموقعة للاتفاق، خصوصاً الولايات المتحدة حيث الزيادات العالية لإنتاج النفط الصخري هناك ممكنة جداً، يعني أن هذه العوامل تؤدي دوراً مهماً في تراوح سعر برميل «برنت» حول متوسط يساوي 55 دولاراً منذ منتصف كانون الأول (ديسمبر) 2016. وهذا يعني، وفق الوكالة، أن سوق النفط في وضع حذر وانتظار لما قد تنجلي عنه بعض هذه العوامل.

الكباريتي: غياب الاستقرار وارتفاع أجور النقل أثرا على حركة التجارة البينية العربية

أكد رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة تجارة الاردن العين نائل رجا الكباريتي أنّ "غياب الاستقرار في المنطقة العربية وارتفاع أجور النقل أثرت على حركة التجارة البينية بين الدول العربية"، موضحا أنّ "حجم الصادرات العربية البينية تقدر بنحو 105.5 مليار دولار عام 2016، بما يعادل 10 في المئة من إجمالي الصادرات الخارجية العربية".

وأوضح الكباريتي أنّ "الصادرات العربية البينية انحسرت بنسبة 25.6 في المئة عن العام 2015، بسبب التأثيرات السلبية للصراعات الدائرة في المنطقة على التجارة، إلى جانب التراجع الكبير في أسعار النفط الخام، ولا سيما أن الوقود المعدني يشكل ما لا يقل عن نسبة 710 في المئة من الصادرات العربية البينية"، داعيا إلى "ضرورة إخراج المشروع التكاملي العربي من حالة المراوحة"، معتبرا أنّ "التحديات والأخطار عبر المسبوقة التي تواجه العالم العربي، تتطلب تقدما أكثر شأنا في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي ينعكس في جدية وسرعة اتخاذ القرارات التي تواكب الاحتياجات بعيدا عن التسويف والمماطلة"، مشددا على أنّ "المشروع العربي يحتاج لأن يمضي بخطى واثقة نحو المستقبل، ولأن يحرز خطوات أكثر شأنا في التكامل الاقتصادي والتجاري".

في سياق آخر، أكّد الكباريتي أنّ "القطاع الخاص بنمن الشراكة مع الحكومة بوزارتها وأجهزتها المختلفة"، لافتا إلى أنّ "هناك تنسيق وتشاور مستمر مع القطاع العام حول مختلف القضايا التي تهم الاقتصاد الوطني لمواجهة التحديات الضاغطة وتجاوزها وتحويلها الى فرص"، مشيرا إلى أنّ "التشاركية والحديث بشفافية بين القطاعين العام والخاص تعتبر دعامة اساسية لتعزيز مسيرة الاقتصاد الوطني والعمل بروح الفريق الواحد تجسيدا للتوجيهات الملكية السامية".

إلى ذلك، التقى الرئيس الكباريتي الوزير المفوض التجاري المصري عبير كمال، حيث جرى البحث في سبل تعزيز العلاقات الثنائية التي تربط البلدين الشقيقين وخاصة العلاقات التجارية والاقتصادية.

اتحاد الغرف العربية يشارك في اجتماعات الدورة 99 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

شارك اتحاد الغرف العربية ممثلا بمديرة البحوث الاقتصادية مي دمشقية في فعاليات الدورة (99) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي استضافتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة خلال الفترة 12 – 16 شباط (فبراير) 2017، برئاسة وزير السكن والعمران والتجارة بالإنابة الجزائري عبد المجيد تبون، ومشاركة عدد من أصحاب المعالي وزراء الاقتصاد والمال والتجارة للدول العربية، ونائب الأمين العام لجامعة الدول العربية السفير أحمد بن حلي، وكبار المسؤولين الرسميين المختصين، والمنظمات والاتحادات العربية المتخصصة.

تمحورت أعمال الدورة على موضوع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي. وتضمنت فعاليات الدورة عقد اجتماع استثنائي للجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واجتماعات اللجنة الاقتصادية واللجنة الاجتماعية، واجتماع كبار المسؤولين، والاجتماع على المستوى الوزاري. ويتضمن هذا التقرير أربعة أقسام تتناول الجلسة الافتتاحية للدورة، والتقدم المحرز، وأبرز نتائج الدورة، ونتائج الاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذ والمتابعة.

افتتح أعمال الدورة وزير السكن والعمران والتجارة بالإنابة الجزائري عبد المجيد تبون، الذي دعا إلى إزالة جميع المعوقات التي تواجه التبادل التجاري بين الدول العربية لمواجهة التحديات الاقتصادية وما تمر به المنطقة من أزمات وقضايا أثرت على الأوضاع الاقتصادية، مؤكدا أهمية مواصلة تطوير وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإعطاء الموضوعات الاجتماعية نفس الأهمية التي تولى للموضوعات الاقتصادية، وبالأخص منها ما يهم الأطفال والشباب والمرأة والطبقات المحرومة.

من جهته ألقى سفير تونس لدى مصر ومندوبها الدائم في الجامعة العربية نجيب المنيف، كلمة أكد فيها على أهمية تفعيل التعاون العربي الدولي، مستعرضا ما تم القيام به خلال رئاسة الدورة السابقة من نشاطات تعاون اقتصادي واجتماعي في إطار منظومة العمل العربي المشترك.

وألقى نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية السفير أحمد بن حلي كلمة الأمين العام أحمد أبو الغيط، حيث استعرض الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الدورة الذي يتمحور حول متابعة البنود الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي الذي سيرفع الى الدورة (28) للقمة العربية المقرر عقدها في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 29 آذار (مارس) 2017، إلى جانب الشراكات العربية الدولية.

واعتبر أن الأرضية الأساسية لهذه المحاور الثلاثة لا بد من أن ترتكز على المشروعات التكاملية للربط البري والبحري والكهربائي وفي شبكة المعلومات. وأشار إلى أن الإنجازات المحققة طغى عليها الأزمات والأوضاع الصعبة التي ألقت بظلالها، مما يستدعي مضاعفة الجهود وتكثيف التحرك العربي المشترك.

الكباريتي في منتدى الأعمال التركي – الأردني: لبناء اقتصادا قويا مبنيا على العلم والمعرفة

أكّد رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة تجارة الأردن العين نائل الكباريتي أنّ «الأردن بلد الأمن والأمان والاستقرار لكل محتاج وصديق وجار رغم الإمكانيات المتواضعة لأن ديننا وأخلاقنا وعاداتنا الموروثة حتمت علينا استقبال الآلاف من الأخوة العراقيين والليبيين والسوريين واليمنيين ومن كل أنحاء العالم العربي المضطرب بالمشاكل».

وأوضح الكباريتي خلال كلمة ألقاها في افتتاح منتدى الأعمال الأردني - التركي أنّ «الأردن تحمّل الكثير من الأعباء»، مؤكدا أنّ «تركيا فتحت أبوابها كما فتحنا أبوابنا»، لافتا إلى أنّ «واجب القطاع الخاص الإسلامي أن يكون مدافعا عن الإسلام بصدقه وحسن تعامله لان الإسلام انتشر للعالم عن طريق التجار»، مشددا على «ضرورة الاصطفاف معا لنبني اقتصادا قويا وبوحدة واحدة وقوة اقتصادية صادقة مبنية على العلم والمعرفة». مشددا على أنّه «يجب أن نكون شركاء نبني شراكة حقيقية يكون الهدف منها قوة اقتصادية تحترم في العالم واليوم عندما ننظر الى الدول المجاورة ونرى عدم الاستقرار والاضطرابات فالتوتر يفزم الاقتصاد والسلام والاستقرار ينعش الاقتصاد».

ورأى أنّ «الأردن وتركيا يعانيان من عدم استقرار المنطقة، لهذا يجب العمل معا لنكون شركاء لا منافسين»، مشيرا إلى أنّ «وجود 14 شركة تركية تعمل في الأردن يعتبر رقما متواضعا مقارنة بمستوى العلاقات المميزة التي تربط البلدين»، معبّرا عن أمله بأن يساهم المنتدى واللقاءات الثنائية التي ستجمع أصحاب الأعمال في البلدين «ببناء شراكات تصل الى أرقام نعتز بها كما نعتز بالعلاقة الأردنية التركية على المستوى السياسي»، مشيرا إلى «الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر بالأردن وتدعم ذلك».

بدوره اعتبر رئيس اتحاد غرف التجارة والبورصات التركية رفعت أوغلو أنّ «الأردن يمر حاليا بنفس التحولات الاقتصادية التي شهدتها تركيا خلال السنوات الماضية التي أدت الى احداث نهضة في مختلف المجالات»، معتبرا أنّ «الأردن من خلال الإصلاحات التي حققها خلال الفترة الماضية أصبح بيئة جاذبة للاستثمارات ويشجع مجتمع الإعمال التركي لاستغلال الفرص المتاحة»، مشيرا إلى أنّ «الأردن يمتلك ثروة بشرية هائلة خصوصا وأنه مجتمع فتي»، مؤكدا أنّ «روح المبادرة تتحقق من خلال الشباب ما يجعل مستقبل الأردن زاهر»، موضحا أنّ «مجتمع أصحاب الإعمال التركي لا ينظر الى الأردن كشريك تجاري فقط بل الى الاستثمار في ظل توفر العديد من الفرص خصوصا فيما يتعلق بالاتفاقيات التجارية الموقعة مع العديد من دول العالم خصوصا الأوروبية والعربية والأمريكية».

وأكد اوغلو أنّ «تركيا والأردن أكثر الدول المتأثرة جراء الأحداث التي تشهدها المنطقة»، مشيرا إلى أنّ «حالة عدم الاستقرار في سوريا يتحمل أعباءها الأردن وتركيا جراء استضافتهم أعدادا كبيرة من اللاجئين السوريين»، لافتا إلى أنّ «تركيا تعتبر من الدول التي حققت نجاحات خلال 30 عاما الماضية، حيث شهدت تحولات اقتصادية كبيرة وأصبحت في مصاف الدول العملاقة وتصل قيمة صادراتها سنويا لنحو 160 مليار دولار»، معتبرا أنّ «تركيا أصبحت تصنّف ضمن الدول الستة الأولى على العالم في مجال السياحة والثانية بمجال المقاولات»، مؤكدا أنّ «الاستقرار عامل أساسي لتحقيق التجارة وإقامة المشاريع الاستثمارية، مبينا أن تعزيز العلاقات الاقتصادية تبدأ بتبادل الزيارات ثم التجارة وبعدها الاستثمار».

وأعرب أوغلو عن أسفه لتواضع حجم التجارة بين الدول الإسلامية البالغ عددها 57 دولة «حيث تشكل المبادلات البينية نحو 17 في المئة، في حين أن التجارة البينية مع الدول الأوروبية تصل لنحو 70 في المئة».

كذلك تحدّث في المنتدى أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين في الأردن يوسف الشمالي، داعيا أصحاب الأعمال الأتراك للاستفادة من الأردن كبوابة لإقامة الاستثمارات المشتركة. كما ألقى كلمة أمين عام هيئة الاستثمار الدكتور مخلد العمري.

الكباريتي يبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي مع قبرص

أكد رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة تجارة الأردن العين نائل رجا الكباريتي، على "أهمية تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين الأردن وقبرص في عدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية".

وثمّن الكباريتي زيارة السفيرة القبرصية المعتمدة لدى الاردن نفسيكا كروستي لمقر غرفة تجارة الأردن، معتبرا أنّها تصبّ في إطار الجهود التي يبذلها القطاع الخاص الأردني وسعيه لفتح أواصر التعاون الاقتصادي مع نظرائه في الجانب القبرصي، مشيرا إلى أنّ "زيارة الرئيس القبرصي للمملكة الأردنية الهاشمية عام 2015 ولقائه الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، كانت مثمرة للغاية وبالتالي يجب توحيد الجهود للبناء عليها ورسم خارطة مستقبلية لعلاقاتنا التجارية والاقتصادية والاستثمارية في قريب الأيام".

ورحّب الكباريتي بالزيارة المرتقبة للوفد الاقتصادي القبرصي بتنظيم من غرفة تجارة وصناعة قبرص وبالتعاون مع وزارة الطاقة والتجارة والصناعة والسياحة القبرصية في شهر آيار المقبل، مع عقد منتدى أعمال أردني - قبرصي ، يتخلله التوقيع على اتفاقية إنشاء مجلس أعمال أردني - قبرصي، لافتا إلى أنّ "توقيع الاتفاقية سيكون خطوة أساسية ومهمة جدا على طريق تعزيز أواصر التعاون والصداقة الحقيقية بين البلدين والتي من شأنها المساهمة

في تنمية العلاقات الاقتصادية الثنائية بين الأردن وقبرص"، مشيرا إلى "الحرص على زيادة التعاون مع القطاع الخاص القبرصي لزيادة حجم المبادلات التجارية".

بدورها أشادت السفيرة القبرصية بالمستوى الرفيع الذي وصلت إليه العلاقات القبرصية الأردنية مؤكدة على أهمية تطويرها، وأعربت عن تقديرها الكبير للدور الاردني بقيادة الملك عبد الله الثاني في نشر ثقافة الاسلام والسلام والأمان والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وثمنت الجهود الكبيرة التي يقوم بها الاردن تجاه اللاجئين السوريين واتجاه أزمات الدول المجاورة.

وأكدت كروستي أنّ "حجم التعاون بين الأردن وقبرص ما زال دون المستوى المطلوب بالنسبة للإمكانيات المتاحة لكلا البلدين"، مشددةً على "ضرورة الإسراع في بحث فرص التعاون وجديّة العمل الثنائي وإلى اهمية تشجيع وتعزيز التجارة والاستثمار بين البلدين الصديقين"، مشيرة الى عوامل الجذب الاستثماري التي يتمتع بها الأردن وبخاصة موقعه الجغرافي.

اتحاد الغرف العربية يضع تصوراته ورؤيته الشاملة في ملتقى المنظمات العربية المتخصصة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

شارك اتحاد الغرف العربية ممثلا بمديرة البحوث الاقتصادية مي دمشقية سرحال، ومسؤول الإعلام في الاتحاد محمّد مزهر، في أعمال ملتقى المنظمات العربية المتخصصة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 الذي نظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي وإدارة المنظمات العربية والاتحادات العربية) بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، وذلك خلال الفترة ما بين 13 و 14 شباط (فبراير) في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وجاء انعقاد الملتقى على هامش اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بحضور معالي الامين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط الذي استعرض في كلمته في الجلسة الافتتاحية الواقع العربي الحالي "والذي يشهد تصاعدًا في النزاعات والعنف والإرهاب وهو ما يبرز الحاجة لإعادة الأمل في المستقبل للشعوب العربية ولاستعادة السلم والأمن للمجتمعات كمطلب رئيسي للتنمية يصعب بدونه الارتقاء بمستويات المعيشة للمواطن العربي".

وشدد على أنّ "هذا الواقع يستلزم العمل على إيجاد قوة خلاقة قادرة على تجاوز ما أنتجته تلك النزاعات والتحديات من سلبيات في إطار تتكامل فيه المؤسسات العربية مع بعضها البعض"، مؤكدا على "أهمية إيجاد طرق جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية المستدامة، مع إدراج مفاهيم متطورة لتمكين المرأة والشباب في إطار خطط التنمية الوطنية".

من جهته أكد رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

والنقل البحري الدكتور إسماعيل عبد الغفار في كلمته حرص الأكاديمية على تعزيز جهود التنمية المستدامة في الدول العربية، مؤكدا أنّ "مواجهة التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة تحتاج إلى مزيد من تضافر الجهود لكافة الأطراف ليس على الصعيد الوطني فحسب بل على الصعيد الإقليمي والدولي أيضاً".

أما مدير عام المنظمة العربية للتنمية الادارية ناصر الفحطاني فشدد في كلمته على "ضرورة تعزيز ممارسات الحوكمة في الادارة العربية كأحد متطلبات تحقيق التنمية الفاعلة إذ من دون الحوكمة والنزاهة لن نستطيع التطوّر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات الشعوب العربية"، معربا عن أمله بالتوصل لآلية حوار بين المنظمات العربية والدولية لتحقيق الاجندة التنموية 2030.

المؤيد يلتقي رئيس الغرفة العربية – الألمانية بيتر رامزاور

أشار رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد عبد الرحمن المؤيد خلال لقائه رئيس الغرفة العربية – الألمانية ورئيس لجنة العلاقات الاقتصادية والطاقة بالبرلمان الألماني الدكتور بيتر رامزاور على رأس وفد اقتصادي ألماني، إلى «تطلّع مجتمع الأعمال البحريني إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع ألمانيا»، مؤكدا أنّ «مسار العلاقات المستقبلية بين البلدين يحمل إمكانيات وفرص متنوعة وأن القطاع الخاص البحريني والألماني مدعوان لاستثمارها والاستفادة منها».

وشدد المؤيّد على «ضرورة العمل على تعزيز تلك العلاقات في مختلف المجالات الاقتصادية»، لافتا إلى «أهميّة الدفع لتأسيس مجلس أعمال بحريني ألماني مشترك لبحث ومناقشة كافة المواضيع والمستجدات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك واستكشاف فرص الاستثمار المتاحة بين الجانبين».

وقعت غرفة تجارة وصناعة البحرين وغرفة التطوير والانسجام والتقدم الهندية مذكرة تفاهم تهدف إلى تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والاستثمارية بين البلدين من خلال تبادل المعلومات التجارية والاقتصادية، ورفع مستوى العلاقات التجارية الاقتصادية والاستثمارية القائمة والمستقبلية بين البلدين.

وأشار رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد عبد الرحمن المؤيد، إلى أنّ «مذكرة التفاهم تشكل خطوة هامة في مجال تهيئة المناخ للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية وفتح آفاق جديدة لقطاعات التدريب والأعمال والاستثمار في البلدين الصديقين». لافتا إلى أنّ «الاتفاقية تساعد على تبادل المعلومات بشأن المسائل الاقتصادية والتجارية وفي قطاعات الأعمال المحددة في كلا البلدين، والتعاون في مجال في عقد ندوات مشتركة، وتنظيم المؤتمرات والمعارض التجارية».

الكيومي يبحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع تشيكيا

استقبل رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان سعيد بن صالح الكيومي، وفدا تجاريا تشيكيا برئاسة نائب رئيس غرفة تجارة التشيك بوريووج مبتار، بحضور نائب وزير خارجية جمهورية التشيك مارتن تالابا وعدد من أعضاء مجلس إدارة الغرفة ورجال الأعمال.

وجرى خلال اللقاء بحث مجالات وفرص التعاون والشراكة المتاحة بين شركات ومؤسسات القطاع الخاص في السلطنة ونظيراتها في جمهورية التشيك. وتم التأكيد من قبل الجانبين على أهمية بذل المزيد من الجهود في سبيل الاستفادة من الحوافز والتسهيلات وفرص الاستثمار التي تتيحها السلطنة وجمهورية التشيك على حد سواء. كما تم خلال اللقاء تعريف الوفد التشيكي بالمميزات الاستثمارية التي توفرها السلطنة والعناية الكبيرة بالمستثمرين.

الرميثي يبحث توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري مع الهند

بحث رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة الإماراتي، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي محمد ثاني مرشد الرميثي مع السفير الهندي لدى الدولة نفديب سوري، توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري والاستفادة من الاتفاقيات التي تم توقيعها خلال الزيارة التاريخية التي قام بها ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، والتي ساهمت في فتح آفاق جديدة للتعاون بين البلدين الصديقين.

وأشار الرميثي إلى "أهمية تطوير علاقات التعاون مع الشركات الصناعية الهندية وتطوير شراكاتها الاستراتيجية مع الشركات الصناعية الإماراتية بما يخدم مصلحة الجانبين"، موضحاً أنّ "الهند تعد واحدة من أهم الشركاء التجاريين بالنسبة لدولة الإمارات بصفة عامة، وإمارة أبوظبي بصفة خاصة"، داعيا الشركات الصناعية الهندية إلى "إقامة المشروعات الصناعية بالتعاون مع الشركات الصناعية الإماراتية العاملة في الإمارة".

وقال: "إن النهج الاقتصادي لإمارة أبو ظبي يرتكز على عدد من الأسس والركائز في مقدمها الشراكة مع القطاع الخاص وتطوير المناطق الاقتصادية وإنشاء مدن ومراكز جديدة وتطوير السياحة وتسهيل الإجراءات من خلال بيئة أعمال تنافسية وتطوير البنية التحتية وتطوير القطاعات الاقتصادية والتنموية".

وأشار إلى أنّ "إمارة أبو ظبي تشهد نموا وازدهارا ملفتين في مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يعزز موقعها كمركز رائد لعالم الأعمال على الساحة الإقليمية، وكبوابة إلى أسواق المنطقة". موضحا أنّ "عددا كبيرا من المؤسسات والشركات الوطنية لديها استثمارات كبيرة في الهند، خاصة في قطاعات الطاقة والخدمات والبرمجيات والمجوهرات والإنشاءات والقطاع العقاري والشحن والعمليات البحرية والموانئ والفنادق والمطاعم والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي".

من جهته دعا السفير الهندي الشركات الإماراتية ورجال الأعمال إلى تعزيز استثماراتهم وتكثيف تواجدهم في الأسواق الهندية.

الوكيل يدعو رجال الأعمال البريطانيين واللبنانيين للاستثمار في مصر

دعا رئيس اتحاد الغرف التجارية المصريّة أحمد الوكيل رجال الأعمال البريطانيين للاستثمار بالمشروعات القومية الكبرى التي أعلنت عنها الحكومة المصريّة "لما تمثله من فرصة كبيرة لزيادة حجم صادراتهم بمصر والقدرة على اقتحام أسواق الدول الأخرى التي توجد بينها وبين مصر اتفاقيات تجارة حرة".

وشدد الوكيل خلال فعاليات منتدى الأعمال المصري البريطاني على أنّ "مصر تمتلك الكثير من المميزات وأبرزها ارتفاع عدد السكان الذين يمثلون قاعدة استهلاكية كبيرة، إضافة للموقع الجغرافي والعمالة المدربة"، لافتا إلى أنّ "مصر نجحت خلال الفترة الماضية في سن الكثير من التشريعات والحوافز لجذب الاستثمار كالمناطق الحرة الخاصة، بالإضافة إلى القوانين التي تكفل حماية المستثمرين وتنافسية السوق".

في سياق موازٍ أكّد الوكيل خلال كلمة ألقاها في ملتقى الاقتصاد والأعمال المصري-اللبناني بدورته الثالثة، أنّ "الاستثمار في مصر اليوم هو استثمار في المستقبل". مشيرا إلى أنّ "لبنان نجح في التوافق على استكمال مؤسساته الدستورية، لتسارع الزمن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وليستمر كما كان دوما سويسرا الشرق، وقبلة المال والأعمال".

وتابع: "تسابق مصر اليوم الزمن في خلق مناخ متميز وجاذب للاستثمار، انطلاقا من السعي لثورة تشريعية وإجرائية، متضمنة حزمة من التشريعات الاقتصادية الحديثة، واصلاحات هيكلية واقتصادية، وحوافز واضحة وشفافة، وتفعيل دور القطاع الخاص في إطار شراكته في فرص استثمارية واعدة. واليوم أصبح الاستقرار السياسي والاقتصادي حقيقة لا حلم بعيد المنال".

الشيخ خليفة آل ثاني: القطاع الخاص شريك في التنمية المستدامة

أشار رئيس غرفة قطر الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني، إلى أنّ "الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعيش أفضل أحوالها في الوقت الراهن"، مؤكدا "التزام القطاع الخاص بالاضطلاع بالدور المنوط به، والإسهام بإيجابية في كافة القطاعات على نحو يكمل ويعزز الجهود المتعددة لتحقيق التنمية المستدامة".

وأوضح أنّ "الغرفة رصدت جملة من المعوقات التي يواجهها رجال الأعمال والمستثمرون، تتمثل في احتياجات من بينها إعادة النظر في بعض القوانين حتى تواكب النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ضرورة طرح أراض صناعية بأسعار معقولة، وتوفير شوارع تجارية، وتبسيط إجراءات الاستقدام، وإسناد المشروعات للشركات القطرية"، مطالبا بإزالة القيود والعوائق التي تمنع قيام القطاع الخاص بدوره.

من جهته أكد نائب رئيس غرفة قطر محمد بن احمد بن طوار الكواري أنّ "الغرفة تدعم تأسيس شراكات ومشروعات بين أصحاب الأعمال القطريين ونظرائهم في أذربيجان"، مشيرا إلى أنّ "هناك رغبة لدى القطريين لاستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في جمهورية أذربيجان".

جاء ذلك خلال أعمال الملتقى القطري- الأذري الذي استضافته الغرفة وضم عدداً من أصحاب الأعمال القطريين وممثلين عن القطاع الخاص القطري مع وفد هيئة تشجيع التصدير والاستثمار في أذربيجان.

وأوضح أنّ "دولة قطر وجمهورية اذربيجان تربطهما علاقات دبلوماسية منذ عام 1994، حيث أن التعاون الاقتصادي والتجاري يحظى باهتمام كبير لدى قيادتي البلدين".

شقير: مصر ولبنان مهتمان بتطوير علاقاتهما الاقتصادية

اعتبر رئيس اتحاد الغرف اللبنانية ورئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير أنّ "لبنان ومصر باتا اليوم في وضعية جيدة ومناسبة تمكنهما من اتخاذ القرارات المطلوبة للسير في تطوير علاقاتنا الاقتصادية، وخلق شراكات عمل استراتيجية". لافتا إلى أنّ "هناك توجّه جدي من الأشقاء المصريين لإزالة العراقيل التي توضع أمام دخول منتجاتنا إلى الأسواق المصرية، مع أملنا بأن يكون الاستثمار في لبنان من ضمن أولويات الأشقاء المصريين".

كلام شقير جاء خلال "ملتقى الاقتصاد والأعمال المصري اللبناني" الذي انعقدت دورته الثالثة في فندق "فورسيزونز" في بيروت، بتنظيم من جمعية الصداقة المصرية - اللبنانية لرجال الأعمال ومجموعة "الاقتصاد والأعمال"، برعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني.

على صعيد آخر أشار شقير إلى أنّ "القطاع الزراعي اللبناني تضرر كثيرا في السنوات الماضية شأنه شأن كافة القطاعات الاقتصادية، لكن خسائر هذا القطاع كانت أكبر نتيجة توقف التصدير البري عبر سوريا إلى الدول العربية لا سيما الخليجية التي تشكل السوق الرئيسية لمنتجاتنا"، مشددا على "أننا اليوم أمام مرحلة جديدة، ولا بد معها من وضع استراتيجية مستقبلية للقطاع، ونأمل من خلال هذا الحوار المباشر حول شؤون القطاع وشجونه بتحقيق هذا الهدف، خصوصا ان معالي وزير الزراعة غازي زعيتر وهو العليم في شؤون الزراعة، يمتلك القدرة والدراية لجمع كافة الآراء والخروج برؤية موحدة".

السمرين: تعديل أنظمة مجلس الغرف السعودية

كشف رئيس مجلس الغرف السعودية حمدان السمرين خلال الجلسة المغلقة الـ 91 للمجلس عن تغيير رؤية المجلس للتفاعل مع رؤية المملكة 2030، التي تعتمد على مشاركة القطاع الخاص.

وأشار السميرين إلى أنّ "الاجتماع شهد عددا من التوصيات مثل تعديل الهيكل الوظيفي للمجلس، والتعديل في لائحة اللجان لتكون مواكبة للتطور الحاصل في السعودية ضمن رؤية 2030، وبالتالي تعديل رؤيتنا ولوائحنا وأنظمتنا، لكي يحقق القطاع الخاص المشاركة المطلوبة". لافتا إلى أنّ "جزء كبير من محاور الرؤية وأفكارها تستهدف القطاع الخاص بنسبة 75 في المئة، باعتباره مشاركا رئيسيا في الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة بنسبة 40%، والمخطط أن تصل النسبة إلى 65 في المئة".

في سياق منفصل، أعرب السمرين عن تفاؤل قطاع الأعمال السعودي والأوساط الاقتصادية بالمملكة بالجولة الآسيوية التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز والتي تشمل كلا من ماليزيا وإندونيسيا واليابان والصين والمالديف.

وأكد أنّ "قطاع الأعمال السعودي يترقب بكثير من التفاؤل والاهتمام جولة الملك الآسيوية وما ستحققه من مكاسب اقتصادية وفتح آفاق جديدة للاقتصاد الوطني بشكل عام وقطاع الأعمال السعودي على وجه الخصوص، بالإضافة إلى أنها تأتي منسجمة مع توجهات رؤية المملكة 2030 وما تتضمنه من محاور لجذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع الاقتصاد وتعزيز الشراكات التجارية".

وقال: "يتطلع قطاع الأعمال السعودي إلى أن تؤدي جولة خادم الحرمين الشريفين إلى تعزيز العلاقات التجارية مع تلك الدول، وتسرع من وتيرة التدفقات الاستثمارية بينها وبين المملكة وتزيل المعوقات التي تحول دون ذلك، إضافة إلى إتاحة الكثير من الفرص الجزية للقطاع الخاص السعودي من خلال الاتفاقيات التي سيتم توقيعها خلال هذه الجولة".

رئيس اتحاد الغرف الفلسطينية خليل رزق: معنيون بتعزيز دور الغرف وخدمة القطاع الخاص

عقد مجلس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية برئاسة رئيس الاتحاد خليل رزق جلسته الاعتيادية رقم 102 في مقر الاتحاد المؤقت في مدينة رام الله وبحضور غالبية أعضاء المجلس من المحافظات الشمالية والتواصل مع الغرف من المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) عبر النظام المرئي بسبب عدم تمكنهم من الحصول على التصاريح الخاصة للحضور إلى الضفة الغربية.

ورحب السيد رزق بالحضور مثنياً على التزام الجميع بحضور جلسات المجلس الدورية ومتابعة تنفيذ توصيات المجلس لما فيه خدمة القطاع الخاص وتعزيز دور الغرف التجارية الصناعية على كافة المستويات. ثم استعرض جدول أعمال الجلسة بدءاً بإقرار المحضر السابق ومناقشة التقرير المالي ومساهمات الغرف في ميزانية الاتحاد السنوية، كما تم التطرق إلى عدد من المواضيع التي تهم أعضاء الغرف التجارية لا سيما تلك المتعلقة بتسهيل حركة التجارة ونتائج الاجتماعات الأخيرة للجنة الضرائب في الاتحاد والغرف مع مدير عام ضريبة الدخل ومدير عام الجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة.

وأجمع أعضاء المجلس على تعزيز دور الاتحاد والغرف في دعم قطاع التدريب المهني والتقني وتشكيل لجنة متابعة من موظفين من كافة الغرف وبعضوية عدد من رؤساء الغرف لما له من أهمية قصوى للقطاع الخاص والمجتمع الفلسطيني ككل. وتم استعراض آخر التطورات حول تحضيرات الاتحاد للمشاركة في مسابقة المهارات العالمية القادمة في أكتوبر من العام الحالي في أبو ظبي حيث أن الاتحاد هو الممثل الفني لفلسطين في منظمة المهارات العالمية. كما اتفق المجلس على تعزيز دور اللجان المتخصصة المنبثقة عن مجلس الاتحاد لا سيما اللجنة المختصة بمراجعة نظام الغرف التجارية الصناعية والعمل على تعديل النظام وفقا لرؤية الاتحاد لما فيه خدمة القطاع الخاص والغرف التجارية الصناعية على حد سواء. وناقش المجلس عددا من المواضيع والشؤون الخاصة بالغرف التجارية وعلاقاتها المحلية والدولية إضافة إلى تحديد موعد انعقاد اجتماع الهيئة العامة القادم.

نقي: الخصخصة تتيح فرصا استثمارية واعدة

أشاد الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، عبد الرحيم نقي ببرامج التخصيص في المملكة العربية السعودية، لافتا إلى أنّ «هذا التوجّه يتيح للقطاع الخاص فرصا استثمارية واعدة وينعكس إيجابا على الاقتصاد السعودي».

وشدد نقي على أنّ «هذه البرامج تنسجم مع استراتيجية اتحاد غرف دول مجلس التعاون التي أطلقها منذ العام 2009 والداعية لأهمية قيام حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بإتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليكون شريكا أساسياً في قيادة مسيرة التنمية في دول المجلس»، مشيراً إلى أنّ «كثير من دول العالم حققت مستويات نمو كبيرة في اقتصادها بعد أن أوكلت مهام إدارة بعض القطاعات والهيئات الحكومية للقطاع الخاص فيها».

السعودية تتوقع تحقيق 170 مليار ريال وفورات مالية

كشف صندوق النقد الدولي، عن أنّ تخفيض توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي من 2 في المئة إلى 0.4 في المئة فقط خلال العام 2017 الحالي، يعود إلى التبدلات المتوقعة على صعيد إنتاج النفط، بعد إقرار اتفاقية خفض الإنتاج لدى منظمة «أوبك».

بدوره توقّع وزير المالية السعودي محمد بن عبدالله الجدعان تحقيق المملكة المزيد من الوفورات هذا العام والأعوام المقبلة، مشددا على أنّ «ذلك سيكون له أثر إيجابي على الوضع المالي للمملكة بصفة عامة»، موضحا أنّ «مكتب ترشيد الإنفاق التشغيلي والرأسمالي استطاع أن يوفر العام الماضي قرابة 80 مليار ريال في التكاليف، مع توقعات بتحقيق وفرا بمقدار 170 مليار ريال بحلول 2020».

إلى ذلك، وافق مجلس الوزراء السعودي برئاسة الملك سلمان بن عبد العزيز، على الاتفاقية الموقعة بين الحكومتين السعودية والأميركية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا).

وأوضح وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عادل بن زيد الطريفي، أنّه «بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة الأميركية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) وملحقيها الأول والثاني»، مؤكّدا أنّ «مجلس الوزراء وافق أيضا على مذكرة تفاهم تتعلق بالاتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة الولايات المتحدة لتحسين الامتثال الضريبي الدولي».

«النقد الدولي»: الدين في لبنان بلغ مستويات مرتفعة جدا

أظهر تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي أنّ لبنان حافظ على استقراره المالي خلال ربع القرن الاخير أثناء الصدمات والتحديات. مبيّناً أنّ استقرار سعر صرف الليرة وربطها بالدولار، والتحويلات، وتدفقات الودائع من غير المقيمين واللبنانيين في الخارج، والسياسة الكفوءة في إدارة الأزمات، كلها عوامل ساعدت في المحافظة على الثقة رغم الصدمات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والمحلية.

وبحسب التقرير فقد تراكمت نقاط الضعف الماكرو-اقتصادية والمالية، حيث بلغ الدين العام مستويات مرتفعة تقدر بـ 141 في المئة من الناتج المحلي. كذلك، فان العجوزات المالية والخارجية ارتفعت بدورها.

بالمقابل، فان الحاجات التمويلية تتطلب تدفقا مستمرا من التحويلات ومن ودائع غير المقيمين نتيجة تباطؤ نمو الودائع.

إلى ذلك، كشفت الأرقام الصادرة عن «Merrill Lynch» عن تسجيل لبنان نسبة عائد على الدين الخارجي قدرها 2.48 في المئة خلال كانون الثاني الفائت، أي العائد الثاني الأعلى بين 43 سوقا في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا، والعائد العاشر الأعلى بين 75 سوقا ناشئة.

في الموازاة أبقت Merrill Lynch توصياتها حول الديون الخارجية للبنان في فئة «Market Weighte» في محفظتها للديون الخارجية في الأسواق الناشئة. وعزت قرارها إلى أن سندات اليورو بوند اللبنانية كانت مستقرة للغاية وذلك بدعم من المصارف المحلية. مبيّنة أن إجمالي احتياطات العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان لا تزال مرتفعة. متوقعة عدم تخفيض وكالات التصنيف تصنيف لبنان الائتماني.

المركزي الإماراتي يتوقع تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي

توقع مصرف الإمارات المركزي تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.3 في المئة خلال العام 2017 الجاري مقارنة بنحو 2.6 في المئة خلال العام 2016 المنصرم. مبيّنا أنّ هذا التباطؤ يعود إلى استمرار الانخفاض في العائدات النفطية.

ووفقا للتقرير سينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 2.9 في المئة بنهاية 2017، في حين سيتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي إلى 0.8 في المئة. وتشير التوقعات إلى نمو الناتج المحلي غير النفطي 2.7 في المئة، بينما وصل نمو الناتج المحلي النفطي 2.4 في المئة في 2016، بينما من المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3 في المئة خلال العام 2018 المقبل.

في الموازاة، توقعت مؤسسة «كوفاس» المتخصصة في مجالات حلول إدارة الائتمان التجاري وخدمات معلومات المخاطر، ارتفاع معدل النمو في الإمارات إلى 2.5 في المئة خلال العام 2017 الحالي بالمقارنة مع 2.3 في المئة خلال العام 2016 المنصرم، مستفيدة من كون اقتصادها أكثر تنوعاً ولا يعتمد على النفط فقط، كما هو الحال في الدول الأخرى في مجلس التعاون، التي من المتوقع أن تشهد اقتصاداتها -باستثناء سلطنة عمان والبحرين- تحسنا نسبيا في عام 2017.

وفي هذا الإطار أوضح رئيس «كوفاس» التنفيذي في منطقة الشرق الأوسط ماسيمو فيلتشيوني أنّ «اقتصاد الإمارات واصل التمتع بالمرونة في مواجهة انخفاض أسعار النفط، وذلك بفضل تنوع البنية الاقتصادية للبلاد».

انخفاض ميزانية البنك المركزي الأردني 6.1 في المئة

انخفضت ميزانية البنك المركزي الاردني (موجودات ومطلوبات) خلال العام الماضي بمقدار 876.4 مليون دينار أو ما نسبته 6.1 في المئة مقارنة مع مستواها في نهاية عام 2015.

وأظهرت بيانات البنك المركزي الاردني تراجع الموجودات في نهاية العام الماضي إلى 13.45 مليار دينار، وذلك بالمقارنة مع 14.32 مليار دينار مستواها المسجل في نهاية العام 2015. وجاء هذا التراجع نتيجة انخفاض الموجودات الأجنبية في نهاية العام الماضي بنسبة 5.8 في المئة إلى 11.78 مليار دينار مقارنة بمستواها المسجل في نهاية العام 2015.

كذلك انخفضت قيمة الموجودات المحلية 8 في المئة مقارنة مع مستواها في نهاية العام 2015 لتصل إلى 1.66 مليار دينار.

وكان بلغ حجم الإصدارات الحكومية الأردنية الفعلية خلال العام الماضي 5.463 مليار دينار، منها سندات بقيمة 4.388 مليار دينار، وأذونات بقيمة 1.075 مليار دينار، أي بزيادة نسبتها 4.76 في المئة عمّا هو مخطط له، حيث كانت تتوقع الحكومة أن يبلغ حجم الاصدارات التي كان من المتوقع إصدارها العام الماضي 5.215 مليار دينار تقريبا.

وبحسب أرقام وزارة المالية فقد تم خلال العام الماضي إطفاء سندات وأذونات بقيمة 5.204 مليار دينار منها إطفاء سندات بقيمة 4.479 مليار و725 مليون قيمة الاذونات المسددة. علما أنّ حجم الاصدارات الاكبر كان خلال الاشهر آذار وايلول وتشرين الأول بمقدار 700 مليون و625 مليونا، و685 مليونا على التوالي.

«ستاندرد آند بورز» تثبت التصنيف الائتماني للكويت

ثبتت وكالة «ستاندرد آند بورز» تصنيف كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة عند AA مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك بناء على توقعاتها بالتعافي التدريجي لأسعار النفط حتى عام 2020 ما سيخفف من الضغوط على مالية الكويت.

وأعلنت الوكالة عن أنّ النظرة المستقبلية المستقرة تعكس توقعاتها بأن الوضع المالي للكويت سوف يبقى قويا. أما بالنسبة لدولة الإمارات فبينت «ستاندرد آند بورز» أنّ تثبيتها للتصنيف مردّه إلى أنها قادرة على التخفيف من وطأة تقلب أسعار السلع على الاقتصاد، متوقعة أن يلقى الاقتصاد دعماً من تعافي أسعار النفط. أما نظرتها المستقبلية المستقرة فبسبب أنّ الاحتياطي المالي يفوق الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من الضعف.

أظهرت بيانات البنك المركزي في الكويت تباطؤ نمو المحفظة الائتمانية للبنوك خلال العام الماضي إلى أدنى مستوى منذ 5 سنوات، بنسبة 2.5 في المئة، وذلك بعد أن أدت صفقة أمريكانا إلى تسديد 700 مليون دينار من قروض مجموعة الخرافي للبنوك المحلية.

وبلغ حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك 31.3 مليار دينار، في حين تأثر نمو الائتمان أيضاً بتراجع القروض الاستهلاكية بنسبة 4%، نتيجة ضعف الاستهلاك والتشدد الرقابي.

كذلك ارتفع الدين العام الكويتي خلال العام الماضي بأكثر من الضعف، ليصل إلى 10.7 مليار دولار، في حين ارتفعت الودائع الحكومية لدى البنوك 14 في المئة، لتبلغ بنهاية 2016 نحو 6.7 مليار دينار.

ارتفاع الاحتياطي النقدي المصري إلى 26.363 مليار دولار

كشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع حجم الاحتياطي النقدي لديه من العملات الأجنبية خلال شهر كانون الثاني (يناير) الماضي وذلك بمقدار 2.1 مليار دولار ليصل بذلك الاحتياطي إلى 363.26 مليار دولار مقابل 265.24 مليار دولار خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) 2016.

وفي هذا الإطار عزا مصرفيون مصريون، ارتفاع الاحتياطي إلى تلقي البنك المركزي مبلغ 4 مليارات دولار حصيلة السندات الدولية التي طرحتها وزارة المالية المصرية خلال الأسبوع الأخير من شهر يناير الماضي.

موضحين أنّ البنك المركزي المصري قام خلال الشهر بسداد التزامات مالية منها نادي باريس بقيمة 700 مليون دولار بالإضافة إلى سداد التزامات أخرى على الحكومة المصرية بالنقد الأجنبي.

من ناحية ثانية توقعت مؤسسة «موديز» العالمية للتصنيف الائتماني تحسن نمو الاقتصاد المصري تدريجياً ليصل إلى 3.5 في المئة خلال العام المالي الجاري 2017 2016 (ينتهي في 30 حزيران المقبل)، مبيّنة أنّ مصر لديها إمكانات كبيرة لتحقيق نمو أعلى.

وحذرت «موديز» من النمو القوي لحافظ قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة العامة المملوكة للحكومة المصرية، والذي من شأنه الإخلال بمعايير الاكتتاب وضعف جودة الأصول، لا سيما أن غالبية القروض يتم تخصيصها لعملاء جدد ولديهم تاريخ ائتماني محدود وربما لا يوجد إطلاقا.

في الموازاة، كشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع إجمالي تحويلات المصريين العاملين في الخارج إلى 6.4 مليار دولار، أي بزيادة نسبتها 8.11 في المئة.

المركزي التونسي يتوقع نموا 2.3% في 2017

توقع البنك المركزي التونسي أن تحقق تونس نسبة نمو 2.3 في المئة خلال العام 2017 الحالي. في حين توقع البنك في تقريره حول «التطورات الاقتصادية والنقدية والآفاق على المدى المتوسط لشهر شباط 2017، أن تكون نسبة النمو بالنسبة لسنة 2018 في حدود 2.8 في المئة.

وعزا المركزي التونسي هذا الارتفاع إلى نمو القطاع الزراعي خلال 2017، إذ من المتوقع أن يشهد تطورا بفضل العوامل المناخية المناسبة.

كما يتوقع التقرير زيادة معدلات التضخم بالنسبة للسنة الحالية ليبلغ 4.8% خلال الربع الأول من العام الحالي، و4.7% بالنسبة لكامل السنة، بينما كانت سجلت نسبة التضخم سنة 2016 أدنى مستوى لها بحدود 3.7 في المئة.

من جهتها خفضت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني تصنيف تونس الائتماني درجة واحدة من «بي بي سلبي» الى «بي ايجابي» في حين أبقت الآفاق مستقرة. وذلك نتيجة تراجع السياحة في أجواء من المخاطر المرتفعة للأمن وتباطؤ الاستثمارات مع تغييرات متكررة للحكومة وفصول من الاضراب. عوامل أضعفت النمو والآفاق الاقتصادية

في الموازاة، سجّلت قيمة الصادرات التونسية نموا بنسبة 6.5 في المئة خلال العام الماضي 2016 لتصل إلى 4.1538 مليون دينار تونسي أي ما يقارب 674 مليون دولار أمريكي، بعد أن كانت قد سجلت سنة 2015 نموا بـ 8.2 في المئة. كذلك ارتفعت الواردات بنسبة 3.5 في المئة لتبلغ ما يقارب الـ 925 مليون دولار.

تراجع معدل البطالة في المغرب إلى 9.4 في المئة

تراجع معدل البطالة في المغرب خلال العام الماضي إلى 9.4 في المئة، مقابل 9.7 في المئة خلال العام 2015.

ووفقا للتقرير السنوي للمندوبية السامية للتخطيط تراجع عدد العاطلين بنحو 43 ألفا خلال العام الماضي، وذلك بعد انخفاض عدد العاطلين في المدن بـ 45 ألفا مقابل ارتفاعه بـ 2000 في الأرياف، حيث وصل معدل البطالة في المدن إلى 13.9 في المئة وفي الأرياف إلى 4.2 في المئة.

وكشفت المندوبية عن أنّ عدد العاطلين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و44 عاما ناهز حدود الـ 135 ألفا، في حين أنّ عدد العاطلين من الحاصلين على شهادات تعليمية بلغ 851 ألفاً على صعيد المملكة.

من ناحية أخرى سجل الميزان التجاري المغربي عجزا بلغ نحو 1.2 بليون دولار في كانون الثاني (يناير) الماضي، أي بزيادة نسبتها 30 في المئة عن قيمته المسجّلة خلال الشهر ذاته من العام الماضي والبالغة 9.3 بليون درهم أي بزيادة 280 مليون دولار عجزا خارجيا في شهر واحد.

وقدّر مكتب الصرف المشرف على المبادلات الخارجية والنقد الأجنبي، تجارة السلع بـ 53 بليون درهم منها 32.3 بليون من الواردات و20.4 من الصادرات، ما قلّص معدل التغطية إلى 62.7 في المئة، بعدما بلغ 67.6 في المئة خلال الفترة ذاتها من العام الماضي. في حين ارتفعت فاتورة الطاقة نحو 68 في المئة للمرة الأولى منذ عام 2014.

العراق الـ 37 عالميا من حيث احتياطي الذهب

أعلن المجلس العالمي للذهب عن ارتفاع احتياطي العالم من الذهب حيث حافظ العراق على المرتبة الخامسة عربيا من حيث الاحتياطات العالمية.

وارتفعت احتياطات دول العالم من الذهب بمقدار 11 طنا لتصل الى 33 الفا و259 طنا، فيما احتلت الولايات المتحدة المرتبة الاولى عالميا من حيث هذه الاحتياطيات التي بلغت 8.133.5، تليها ألمانيا بـ 3.377 طنا. وحافظ العراق على المرتبة 37 عالميا من أصل 100 دولة مدرجة في الإحصاءات المالية الدولية للاحتياطات العالمية للذهب، حيث بقيت احتياطات العراق من الذهب ثابتة إذ سجلت 89.8 طن وهي تمثل 0.7% من باقي العملات الأخرى، حيث كان أخر شراء للعراق من الذهب عام 2011.

وكانت تراجعت احتياطات البنك المركزي العراقي من العملة الصعبة الى 49 مليار دولار نتيجة لاستمرار انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية.

وأكّد محافظ البنك المركزي العراقي علي العلاق، أنّ «احتياطي البنك المركزي من العملة الصعبة يبلغ حاليا 49 مليار دولار»، لافتا إلى أن «الاحتياطي يعتمد على الايرادات المالية من مبيعات النفط»، مشيرا إلى أنّ «لدى البنك المركزي نحو ألفي شركة صرافة و30 شركة حوالة و65 مصرفا كلها منافذ بيع العملة الاجنبية ضمن مزاد بيع العملة».

وكان احتياطي المركزي العراقي في حزيران الماضي 2016 بلغ 53 مليار دولار بانخفاض 15 مليار دولار عن الاحتياطي المالي للعام 2015 الذي بلغ وقتها 68 مليار دولار.

بوتفليقة: تراجع عائدات النفط أثرت على الاقتصاد والتنمية

أشار الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، إلى أنّ «الأزمة المالية والاقتصادية أثرت بشكل واضح على الوضع الاقتصادي بسبب تراجع عائدات النفط». معتبرا أن «الجزائر أصبحت اليوم ضحية أزمة اقتصادية تهز الدول المتقدمة مترافقة بتراجع أسعار النفط وتذبذب سوقها الدولية، مما كان له تبعات على اقتصاد البلاد وعلى التنمية».

وأكد أنّ «السبيل الوحيد لمواجهة هذا الوضع، تحقيق نهضة متعددة الجوانب تمكن من إعادة مسار بناء اقتصاد متنوع ومتحرر من هيمنة المحروقات». متعهدا «العمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين، من خلال إضفاء المزيد من التجانس بين الحرص على ضمان القدرة الشرائية للعمال والتكفل بأوضاع الطبقات الفقيرة من جهة، وحماية المستهلكين من جحيم المضاربة».

هذا وواصل النشاط التجاري الجزائري انخفاضه خلال الثلث الثالث من العام 2016 المنصرم خصوصا في مجال التجارة بالجملة للمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة وآلات وعتاد التجهيز.

وحسب نتائج تحقيق إحصائي أجراه الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات وشمل استطلاع أراء 533 شركة تجارية من مختلف القطاعات، اشتكى غالبية تجار التجزئة من ندرة بعض أنواع المنتجات. وبحسب التحقيق كشف أكثر من 85 في المئة من تجار الجملة وحوالي 61 في المئة من تجار التجزئة عن نفاد مخزونات منتجاتهم (المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة وآلات وعتاد التجهيز)، مما دفع 39% من تجار الجملة و24% من تجار التجزئة بتوفير التموين في إطار نشاطهم من القطاع الخاص.

تراجع قيمة احتياطات قطر الدولية إلى 115 مليار ريال

تراجعت قيمة الاحتياطات الدولية لقطر في أواخر كانون الاول الماضي إلى 115 مليار ريال، مقابل 135 مليارا بداية عام 2016 المنصرم. وقد تضمنت الاحتياطات الدولية 72.3 مليار ريال سندات وأذونات خزينة أجنبية و37.5 مليار ريال أرصدة لدى البنوك الأجنبية، إضافة إلى حوالي 4 مليارات ريال رصيد الذهب، و1.3 مليار ريال ودائع حقوق السحب الخاصة.

ويعود تراجع الاحتياطات الدولية إلى تراجع أرصدة السندات وأذونات الخزينة الأجنبية بحوالي 18 مليار ريال، حيث كانت 90.3 مليار ريال أول العام، ووصلت في نهاية العام إلى 72.3 مليار ريال. بالإضافة إلى تراجع الأرصدة لدى البنوك الأجنبية 2 مليار ريال، حيث وصلت إلى 37.5 مليار ريال.

ليبيا توقع اتفاقا لبيع النفط إلى روسيا

وقعت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا اتفاقا لبيع النفط إلى شركة روسنفت الروسية العملاقة. كما وقعت اتفاقا إطاريا يؤسس لاستثمارات من قبل هذه الشركة الحكومية في قطاع النفط الليبي. كما وينصّ اتفاق التعاون الإطاري على إنشاء لجنة عمل مشتركة بين الطرفين لتقييم الفرص المتاحة في مجموعة متنوعة من القطاعات بما في ذلك الاستكشاف والإنتاج.

وفي هذا المجال شدد رئيس المؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع الله على «أننا بحاجة إلى المساعدة والاستثمار من كبريات شركات النفط العالمية من أجل تحقيق مستهدفاتنا للإنتاج واستقرار اقتصادنا». معتبرا أنّه «بالعمل مع المؤسسة الوطنية للنفط بإمكان شركة روسنفت وروسيا لعب دور مهم وبناء في ليبيا».

البحرين تتوقع دينا عاما 26.5 مليار دولار نهاية 2017

توقع رئيس مجلس الشورى البحريني، علي صالح الصالح، أن يتجاوز الدين العام في البحرين 10 مليارات دينار (26.5 مليار دولار) في نهاية العام الحالي.

وأشار الصالح، في تصريحات نُشرت على الحساب الرسمي لمجلس الشورى على «تويتر»، إلى أنّ «الدين العام ارتفع في العام الماضي ونتوقع أن يواصل الارتفاع في 2017 وهذا عبء كبير، والتحدي تخفيضه بقدر الإمكان».

وبحسب أحدث البيانات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، بلغ الدين العام البحريني 8.68 مليارات دينار (23 مليار دولار) بنهاية شهر تشرين الثاني الماضي. ويعادل الدين العام في البحرين نحو 74% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والبالغ نحو 11.70 مليار دينار (31 مليار دولار).

إلى ذلك، ثبتت وكالةُ فيتش تصنيف مملكة البحرين السيادي عند «BB+» مع نظرة مستقبلية مستقرة. مبيّنة أنّ تصنيفَ البحرين تدعمُه عوامل عدّة منها الدخل الفردي المرتفع ومؤشرات التنمية البشرية، فضلاً عن وجودِ قطاع مالي متقدم ومرونة التمويل الخارجي بفضل الدعم القوي من دول الخليج.

وتوقعت فيتش تراجعَ عجز الموازنة البحرينية إلى 12.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2017، انخفاضاً من 13.6 في المئة عام 2016، مفصحة عن أنّ البحرين تحتاجُ إلى متوسط سعر للنفط عند 84 دولاراً لتصلَ إلى نقطة التعادل في الميزانية، وهو رقمٌ يزيدُ كثيراً عن الأسعار المتوقعة. كما توقعت فيتش أن تفترضَ البحرين 3.2 مليار دولار هذا العام.

الرئيس اليمني: السعودية ستقدم دعما بـ 10 مليارات دولار

أشار الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، إلى أنّ «المملكة العربية السعودية ستقدم دعما لليمن بقيمة 10 مليارات دولار، منها مليارا دولار كوديعة في البنك المركزي اليمني لدعم العملة الوطنية».

وأكّد خلال ترؤسه اجتماعا للحكومة ومحافظي المحافظات المحررة، أنّ «السعودية ستقدم 8 مليارات دولار لدعم خطة إعادة الإعمار في العاصمة المؤقتة عدن (جنوب البلاد) وبقية المدن المحررة»، مطالبا رئيس الحكومة أحمد بن دغر بوضع الأولويات الملحة في الاعتبار، ومنها الكهرباء والمياه والصحة والتعليم والطرق والاتصالات وغيرها، ليلمس المواطن أعمال التحول.

وأفضت الحرب الدائرة في اليمن، إلى توقف الإيرادات النفطية والرسوم الجمركية والضريبية، ما وضع المالية العامة والقطاع الحكومي على حافة الانهيار.

«النقد الدولي» يدرج التمويل الإسلامي ضمن إطاره الرقابي

يعتزم صندوق النقد الدولي إدراج التمويل الإسلامي رسمياً ضمن إطاره الرقابي، حيث اعتمد المجلس التنفيذي لصندوق النقد مجموعة مقترحات بشأن الدور الذي ينبغي أن يضطلع به في التمويل الإسلامي متضمنة تقديم المشورة بشأن السياسات مع تنامي طلب المساعدة الفنية من الجهات الرقابية الوطنية.

وأعلن صندوق النقد، عن وجود تقدم كبير في تطوير المعايير الاحترازية بالقطاع، لكن ما زالت هناك فجوات بمجالات مثل التأمين على الودائع وإدارة السيولة.

وتقدّر أصول التمويل الإسلامي بأكثر من تريليوني دولار في أنحاء العالم منها حوالي 1.3 تريليون دولار في حوزة بنوك تجارية إسلامية، ويعدّ القطاع مكون أساسي في النظام المصرفي السعودي والكويتي والقطري والماليزي والإماراتي وإيران.

ارتفاع إنتاج سلطنة عمان النفطي 3 في المئة

ارتفع إجمالي إنتاج سلطنة عمان من النفط الخام والمكثفات النفطية خلال عام 2016 بنسبة زيادة قدرها 3 في المئة ليصل إلى 367 مليونا و560 ألفا و108 براميل مقارنة بالإجمالي عام 2015.

وأظهر التقرير السنوي الصادر عن وزارة النفط والغاز العمانية، وصول إنتاج السلطنة لأعلى مستوياته في شهر شباط (فبراير) خلال عام 2016. كما شهد إجمالي تصدير النفط الخام والمكثفات النفطية للخارج لعام 2016 نسبة ارتفاع قدرها 18.4 في المئة. في حين انخفض إجمالي الكميات المزودة إلى الشركة العمانية للمصافي والصناعات البترولية بنسبة 9 في المئة عن إجمالي الكميات المزودة في عام 2015. وقد تصدّرت الصين قائمة الدول المستوردة للنفط العماني.

من جهة أخرى، حدّدت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني مستوى السندات العُمانية الصادرة بالدولار عند درجة Baa1، بشكل موقت وغير نهائي، مبيّنة أنّ السندات الدولارية غير المضمونة تستهدف سد عجز الموازنة العامة للدولة، وقد جاء تصنيف الوكالة للسندات العمانيّة الصادرة بالدولار متماشيًا مع تصنيف الإصدارات السيادية في سلطنة عمان عند Baa1.

ووفقا للوكالة فإنّ الاقتصاد العُماني على الرغم من حرص سلطنة عمان على تنويع مصادر الدخل، ما يزال متأثرًا بالقطاع النفطي، مبيّنة أنه على الرغم من خفض حصة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بعد تراجع أسعار النفط، لكنه لا يزال يمثّل ثلث الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من نصف إجمالي الصادرات السلعية.

"منظمة التجارة العالمية" تعلن دخول "اتفاقية تيسير التجارة" حيز التنفيذ

أعلنت "منظمة التجارة العالمية" عن دخول "اتفاقية تيسير التجارة"، التي يمكن أن تعزز حجم التجارة العالمية بما يصل إلى تريليون دولار سنويا حيز التنفيذ، حيث تلزم الاتفاقية الدول الموقعة عليها بإلغاء الحواجز البيروقراطية أمام حركة التجارة.

ورأى رئيس منظمة التجارة العالمية روبرتو ازيفيدو، أنّ "هذه الاتفاقية أكبر إصلاح للتجارة العالمية"، مؤكدا أنه "إذا تم تطبيق هذه الاتفاقية بالكامل، فإنها ستضيف إلى الاقتصاد العالمي حوالي 5.0 من إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد بحلول 2030"، مشيرا إلى أنّ "التأثير التراكمي مدهش، وبحلول عام 2030، يمكن أن تضيف الاتفاقية 7.2 في المئة سنويا لحجم التجارة العالمية وأكثر من 5.0% لنمو الناتج المحلي الإجمالي للعالم".

الإمارات الأكثر جذبا للاستثمارات على المستوى العربي

أكّد وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد أنّ «دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر من أكثر الدول جذبًا للاستثمار الأجنبي، حيث تمثل الوجهة الأولى لجذب الاستثمار على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». موضحا أن «الإمارات استقطبت استثمارات بقيمة ما يقارب 11 مليار دولار خلال عام 2015، والنمو وصل من عام 2014 إلى 11 في المئة والقطاعات المهمة في الدولة و26 في المئة من الاستثمار الأجنبي اتجهت إلى قطاع الجملة والتجزئة».

وكشف عن وصول إجمالي الاستثمار الأجنبي في الإمارات إلى 111 مليار دولار في ظل الأوضاع التي تشهدها المنطقة والعالم، معتبراً أنّ «المملكة المتحدة أهم الدول المستثمرة في الإمارات».

السعودية: استثمارات البنوك في السندات تجاوز 178.4 مليار ريال

أظهرت بيانات مؤسسة النقد السعودي زيادة السنوك المحلية من استثماراتها في سندات الخزينة بـ 1.4 مليار ريال خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي، ليصل بذلك حجم استثمارات البنوك في السندات إلى 178.4 مليار ريال.

ووفقا للتقرير فقد ارتفعت استثمارات البنوك في سندات الخزينة خلال عام 2016 بنحو 92.2 مليار ريال، بينما بلغ إجمالي ما تم إصداره من أدوات دين محلية ودولية في عام 2016 مبلغ 200.1 مليار ريال، مع تأكيد وزارة المالية أنها ستستأنف إصدار أدوات الدين المحلية خلال العام 2017.

وانخفضت موجودات مؤسسة النقد الخارجية بقيمة 4.8 مليار ريال خلال شهر ديسمبر الماضي مسجلة أدنى مستوى لها في 5 سنوات.

إلى ذلك، حافظت المملكة العربية السعودية على ترتيبها كأكبر مستثمر عربي وخليجي وشرق أوسطي في السندات وأذون الخزانة الأمريكية بنهاية العام الماضي 2016، برصيد 102.8 مليار دولار.

وبحسب وزارة الخزانة الأمريكية، جاءت السعودية في المركز الـ13 بين كبار المستثمرين في سندات وأذون الخزانة الأمريكية بنهاية 2016، بينما حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في الترتيب الثاني عربيا والـ22 عالميا بين كبار المستثمرين في سندات وأذون الخزانة الأمريكية بنهاية 2016، برصيد قيمته 60.6 مليار دولار.

وتصدرت اليابان ترتيب كبار المستثمرين في سندات وأذون الخزانة الأمريكية، بنحو 1090.8 مليار دولار ثم الصين بنحو 1058.4 مليار دولار، فيما أتت إيرلندا بالمركز الثالث برصيد 288.2 مليار دولار.

تراجع الاستثمارات الأجنبية في تونس 9.4 في المئة

سجل معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية في تونس تراجعا بنسبة 9.4 في المئة مع نهاية العام الماضي ليبلغ 2145 مليون دينار تونسي (نحو 1384 مليون دولار أمريكي) مقابل 2368 مليون دينار في عام 2015. وتوزعت قيمة الاستثمارات الاجنبية، وفق بيانات صادرة عن الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الخارجي بين استثمارات مباشرة بقيمة 2075.2 مليون دينار (بزيادة 4.6 بالمائة) و87.8 مليون دينار استثمارات محفظة مسجلة تراجعا كبيرا بنسبة 78.1 في المئة.

وأظهرت البيانات استئثار الاستثمارات الاجنبية في قطاع الطاقة بالنصيب الأوفر من إجمالي الاستثمارات المسجلة العام الماضي حيث بلغت 960.3 مليون دينار. وارتفعت قيمة الاستثمارات الاجنبية في القطاع الصناعي بنسبة 40.4 في المئة.

قطر: تشجيع الاستثمار يحتاج سعرا عاليا لبرميل النفط

رأى وزير الطاقة القطري، محمد السادة، أنّ «تشجيع الاستثمار في قطاع الطاقة يحتاج إلى أن يكون سعر النفط أعلى من 50 دولارًا أمريكيا للبرميل».

وشدد الوزير السادة، خلال مؤتمر أسبوع البترول الدولي، الذي نظمه معهد الطاقة، على أنّ «ثمة حاجة لكثير من الاستثمارات من أجل مواكبة نمو الطلب، وإلا سيكون هناك نقص في المعروض»، لافتا إلى أنّ «هناك حاجة لسعر أعلى من 50 دولارًا، لجذب مزيد من الاستثمارات».

على صعيد آخر أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة عن ارتفاع إنفاق المواطنين والمقيمين على السياحة الداخلية حيث وصل إجمالي حجم الإنفاق الكلي على الأنشطة المرتبطة بالقطاع السياحي إلى نحو 36 مليارا عام 2015.

السودان: نمو الاستثمارات الأجنبية 10 في المئة

التقى الرئيس السوداني عمر البشير وفدا من رجال الأعمال والمستثمرين الأمريكيين، حيث جرى خلال اللقاء استعراض الفرص الاستثمارية في السودان وآفاق التعاون الاستثماري بين البلدين في أعقاب القرار الذي اتخذه الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما قبيل مغادرته منصبه برفع العقوبات الاقتصادية والتجاريّة الأمريكية عن الخرطوم والتي استمرت عشرين عاما.

من ناحيته كشف وزير الدولة بوزارة الاستثمار السودانية الدكتور أسامة فيصل، عن أنّ الاستثمار الأجنبي بدأ في الزيادة، حيث أنه بالمقارنة بشهر واحد فقط وهو يناير/كانون الثاني في 2016 و2017، بلغت نسبة نمو الاستثمار 10 في المئة» مشيرًا إلى أنّه «نعمل في الوقت الراهن على صياغة سياسات جديدة تتماشى مع الانفتاح الذي يعيشه السودان بعد رفع العقوبات الأميركية».

بدوره وصف وزير الاستثمار السوداني الدكتور مدثر عبد الغني انعقاد المؤتمر العربي الثالث للاستثمار الزراعي والذي نظمته الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في الفترة من 28-27 فبراير الجاري بالخرطوم بالتظاهرة الاقتصادية الضخمة والمهمة.

وأكّد أنّ «تزامن انعقاد المؤتمر مع القرار الأمريكي برفع العقوبات الاقتصادية، يرفع من سقف التطلعات بتحقيق المؤتمر لغايته والمتمثلة في التضامن العربي لسد الفجوة الغذائية الراهنة وبالعمل على تدفق الاستثمارات الموجهة نحو الانتاج الزراعي والحيواني».

ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في الأردن

استطاع الأردن جذب استثمارات أجنبية مباشرة تبلغ قيمتها 1.275 مليار دولار في العام 2015، بحسب تقديرات الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، تمثل ما نسبته 3.5 في المئة من الاجمالي العربي للعام نفسه.

ووفقا للتقرير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الأردن بنهاية العام 2015 نحو 30 مليار دولار تمثل 3.7 في المئة من الاجمالي العربي خلال الفترة ذاتها.

وبلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة بين 2003 و2015 ما يقارب 312 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 248 شركة عربية وأجنبية بكلفة استثمارية إجمالية تبلغ نحو 44 مليار دولار.

---

323 مليار دولار حجم الاستثمار العربي في القطاع السياحي

توقع رئيس المنظمة العربية للسياحة الدكتور بندر بن فهد آل فهيد، أن يصل حجم الاستثمار في القطاع السياحي في الدول العربية بنهاية عام 2020 إلى 323 مليار دولار، فيما سيصل عدد الزائرين إلى المنطقة العربية إلى 195 مليون سائح وهو ما يزيد بمعدل ثلاث مرات على العدد الحالي حتى 2030.

وأوضح أنّ «العالم شهد خلال العام 2016 أكثر من 1.170 مليار سائح، لم تستقطب المنطقة العربية منها سوى 72 مليون سائح»، مشيرا إلى أنّ «القطاع السياحي في الدول العربية يسهم بتوظيف ما يقارب الـ 10 ملايين شخص، وبشكل ما نسبته 12 في المئة من إجمالي الوظائف في الدول العربية».

المنتدى الاقتصادي التونسي - البلجيكي

يعقد في العاصمة البلجيكية بروكسل خلال 2017 4 5 المنتدى الاقتصادي التونسي البلجيكي، وذلك بمشاركة كل من وزير الاستثمار التونسي ووزيرة التجارة الخارجية للعاصمة بروكسل. ويهدف المنتدى إلى تطوير العلاقات الاقتصادية بين تونس وبلجيكا وبلدان الاتحاد الأوروبي، وتعزيز التعاون بين رجال الأعمال في كلا البلدين.

المنتدى الاقتصادي العربي – البلجيكي الحادي عشر

تحتضن العاصمة البلجيكية بروكسل المنتدى الاقتصادي العربي – البلجيكي اللوكسمبورجي، واجتماعات مجلس إدارة الغرفة العربية – البلجيكية اللوكسمبورجية وجمعيتها العمومية، وذلك بحضور شخصيات اقتصادية ومالية بارزة من العالم العربية وبلجيكا. وتهدف هذه الفعاليات إلى تطوير العلاقات بين العالم العربي وبلجيكا ولوكسمبورج بشكل عام وبين العالم العربي والاتحاد الأوروبي بشكل خاص.

العراق يستضيف التجاري الـ 16 لمنظمة التعاون الإسلامي

يستضيف العراق المعرض التجاري الـ16 لمنظمة التعاون الإسلامي في الفترة من الثاني حتى السابع من نيسان (إبريل) المقبل على أرض معرض بغداد الدولي، وذلك تحت شعار «نحو تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي».

وسيكون المعرض خاصا فقط بمشاركات الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهو يهدف إلى التعريف بمنتجات وصناعات وخدمات الدول الأعضاء في تلك المنظمة وتعميق أواصر التعاون في شتى المجالات الاقتصادية بين هذه الدول والتعريف بفرص الاستثمار والتجارة والاقتصاد في الدولة المنظمة للمعرض مع الدول الأعضاء ورجال الأعمال والمستثمرين من الدول المشاركة فضلا عن فتح أسواق جديدة لمنتجات وصناعات الدول المشاركة وكذلك تنشيط التجارة بين الدول الأعضاء والدولة المستضيفة للمعرض.

معرض وملتقى الأردن السابع للصناعات الكيماوية المتخصصة

تنظم غرفة صناعة الأردن بالتعاون مع مجموعة آفاق للإعلام وتنظيم المعارض والمؤتمرات «معرض وملتقى الأردن السابع للصناعات الكيماوية المتخصصة (4P) خلال الفترة 10-13 نيسان (ابريل) 2017، في معرض عمّان الدولي للسيارات.

وهذا المعرض متخصص في الصناعات البتروكيماوية والبلاستيكية، الطباعة والتعبئة والتغليف، والطاقة المتجددة. ويعتبر نقطة التقاء للصناعيين والتجار من داخل وخارج الأردن. وسوف يكون هناك لقاءات ثنائية بين الشركات المشاركة والمتواجدة في المعرض وكذلك ورشات عمل متخصصة وخدمات لترتيبات البعثات التجارية.

الملتقى الصحي العربي الألماني العاشر

إيماناً منها بمجالات التعاون المستقبلية وتطوير التعاون القائم، تُنظّم غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية الملتقى الصحي العربي الألماني العاشر خلال الفترة 22 – 23 آذار (مارس) 2017 في فندق Hotel Adlon Kempinski في برلين. ومن المتوقع أن يُشارك في أعماله 300 من الخبراء والمسؤولين ورجال الأعمال العرب والألمان.

ويُقدّم الملتقى فرصة فريدة ومنصّة لتبادل الخبرات وللاطلاع على التوجهات والتطورات والخطط المستقبلية للشراكة والتعاون في موضوعات أبرزها المتعلّقة بالسياحة العلاجية، كفاءة الرعاية الطبية في المراكز الصحية، الخدمات الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي، الصناعات الدوائية، التقنيات الطبية وتقنية المعلومات وتحديات قطاع الصحة.

الملتقى الاقتصادي العربي الألماني العشرون

في إطار دورها لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية، تنظّم غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية «الملتقى الاقتصادي العربي الألماني العشرون» خلال الفترة ما بين 15 – 17 أيار (مايو) 2017 في فندق «ريتس كارلتون في برلين، بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية، واتحاد غرف الصناعة والتجارة الألمانية.

ويُتوقّع أن يشارك في أعمال الملتقى أكثر من 600 من صنّاع القرار ورجال الأعمال والخبراء من العالم العربي ومن ألمانيا للبحث في تعزيز وتوسيع العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية. ويوفّر الملتقى الإطار المناسب لإقامة شبكة تواصل بين رجال الأعمال من الجانبين، والتهيئة لعلاقات تعاون ناجحة بين رجال الأعمال العرب والألمان.

وسوف تُناقش جلسات الملتقى آخر التطورات على العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية، والعديد من الموضوعات ذات الاهتمام، أبرزها: التصنيع ونقل التكنولوجيا، تأثير أسعار النفط، التعليم والتنمية، البيئة والاستدامة، البنية التحتية، دور صاحبات الأعمال، والتنويع الاقتصادي.

النشرة الاقتصادية العربية
العدد الثالث والثلاثون (يناير – مارس 2017)

صدر العدد (33) من النشرة الاقتصادية الفصلية للربع الأول من عام 2017، والذي يتضمّن خمسة بحوث اقتصادية متخصصة تعالج قضايا وموضوعات مستجدة ومتنوعة في الاقتصاد العربي والعالمي. وتتناول بالتحليل الاتفاقية الجديدة الموقعة بين الأردن والاتحاد الأوروبي لتبسيط قواعد المنشأ، والأزمة الحالية في سعر صرف الجنيه المصري، والبحث والتطوير في العالم العربي، والفرص المتاحة لإقامة شركات للنقل البحري واللوجستيات بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، إلى جانب تطورات الاقتصاد الهندي والعلاقات العربية – الهندية.

ويتناول البحث الأول بعنوان "كيف يستفيد الأردن والدول العربية ولا سيما منها مصر من اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والاتحاد الأوروبي؟"، بالتفصيل الفوائد الممكنة من الاتفاقية الجديدة الموقعة بين الأردن والاتحاد الأوروبي لتبسيط قواعد المنشأ لكل من الأردن والدول العربية، ولا سيّما منها مصر، حيث كانت صعوبات الالتزام بأحكام قواعد المنشأ السابقة تشكّل حجر عثرة أمام الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي. وتتناول الدراسة بشكل موسّع الملامح الرئيسية لاتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أهمية الاتفاق الجديد للأردن، فضلا عن مجالات الاستفادة لتعزيز التجارة العربية البينية وللتصدير إلى الاتحاد الأوروبي. هذا إلى جانب الفرص المتاحة للصناعات المصرية للاستفادة من الاتفاق الجديد، والتحديات والمتطلبات للاستفادة من الاتفاق.

ويحلل البحث الثاني "تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه على الاقتصاد المصري" الأبعاد المختلفة للأزمة الأخيرة المستجدة في سعر صرف الجنيه المصري، بهدف استنتاج

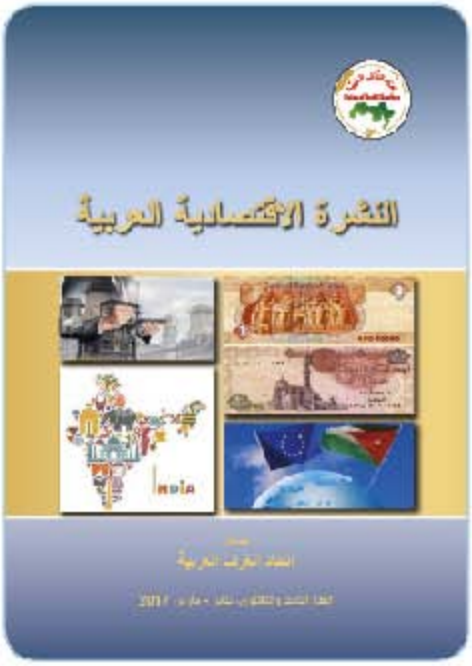

النوجهات في السياسات والإجراءات الواجب اتخاذها لتجاوز الأزمة.

وتضع الدراسة ملخصا شافيا حول تطورات سعر صرف الجنيه المصري، كما تستعرض تطورات سياسة سعر الصرف في مصر، استنادا إلى أداء الاقتصاد المصري في الفترة الأخيرة. كما تتناول الدراسة تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري على الاقتصاد المصري، وتضع الدراسة استنتاجات وتوصيات هادفة إلى حل الإشكالية التي تعاني منها مصر بسبب الارتفاع القياسي لسعر صرف الجنيه.

ويدرس البحث الثالث الحالة الفريدة للهند تحت عنوان "الهند حالة فريدة في الاقتصاد العالمي تستحق من الدول العربية المزيد من الاهتمام". وذلك نظرا لما حققته الهند من صعود بارز في الاقتصاد العالمي في ظل التراجع الحاصل في معظم كبرى الاقتصادات العالمية، بهدف تبيان وتحديد مقومات النجاح واستخلاص العبر ومجالات التعاون لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الهند والدول العربية.

وتتناول الدراسة محاور ثلاثة، المحور الأول بعنوان "صدارة ومقومات وآفاق اقتصادية رحبة"، المحور الثاني "مقومات اقتصادية واعدة"، أما المحور الثالث، فيتناول بشكل مفصّل ومعمّق العلاقات الاقتصادية العربية – الهندية وآليات تعزيز التعاون على الصعيدين التجاري والاستثماري، في ظل ما تتمتع به البلدان العربية والهند من مقومات واعدة.

ويستعرض البحث الرابع وعنوانه "الاستراتيجيات والتشريعات الوطنية لدعم البحث والتطوير وتمويل البحث: الواقع والرؤية المستقبلية"، المرتكزات التي يجب أن تقوم عليها الاستراتيجيات والتشريعات الوطنية في العالم العربي في سبيل دعم البحث والتطوير وتوفير التمويل اللازم.

وتتناول الدراسة واقع البحث العلمي في العالم العربي، إضافة إلى التشريعات المتعلقة بالبحث العلمي في العالم العربي، فضلا عن الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتقني والابتكار، إلى جانب معوقات البحث العلمي في الوطن العربي. وتلقي الدراسة في جانب معيّن منها على واقع البحث العلمي في لبنان، مع طرح التوصيات في الختام.

أما البحث الخامس فيقدّم دراسة وتحليلا اقتصاديا للعلاقات الاقتصادي والتجارية بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية، بهدف تقييم متطلبات إقامة شركتين للنقل البحري واللوجستيات بين البلدان العربية ودول أمريكا الجنوبية.

آملين أن تحظى هذه المساهمات التي تلقي الضوء على قضايا مهمّة للاقتصاد العربي، بالاهتمام من قبل مجتمع الأعمال العربي وأصحاب القرار الاقتصادي. عسى أن يكون العام 2017 فاتحة خير على الأمة العربية للتجاوز الأزمات وحالة العسر الصعبة التي يمر بها عدد من دولها.

اتحاد الغرف العربية

المركز المرجعي لتشجيع الاستثمار في الدول العربية

اتحاد الغرف العربية

ص.ب 11-2837، بيروت، الجمهورية اللبنانية، هاتف وفاكس: 826020-1-961+/ 21/ 22/ 27/ 28/ 29/ 30

"مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي" – بئر حسن، قرب اوجيرو، البريد الإلكتروني: uac@uac.org.lb

ww.uac.org.lb